المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 3, Issue 3 (Part II), 2025, Pages: 701-713

Libya's support for the Algerian cause in international forums 1954-1962 AD

Dr. Sumaya Salem Al Shaali *
Department of History and Archaeology, Faculty of Arts, University of Sirte, Libya.
*Corresponding author: soumayasalem67@gmail.com

الدور الليبي في دعم القضية الجزائرية في المحافل الدولية 1954 ـ 1962م

د. سمية سالم الشعالي *
قسم التاريخ و الآثار، كلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا

Received: 23-09-2025; **Accepted:** 29-11-2025; **Published:** 10-12-2025

Abstract:
This study examines the role Libya played in supporting Arab causes within international forums during the period 1954-1962, focusing on its political and popular support for the Algerian cause as a prominent example of Arab solidarity in the post-independence era. This Libyan support began early despite the country's recent independence and limited material resources ;However, it was characterized by steadfastness in supporting the Algerian cause, and the study aims to try to reveal the historical aspect of foreign policy, this support and Libya's relationship with these countries, and to try to highlight Libya's political role before and after independence.

Keywords: Support, Libya, Algeria, politically, diplomatically.

الملخص :
تتناول هذه الدراسة الدور الذي لعبته ليبيا في دعم القضايا العربية داخل المحافل الدولية خلال الفترة 1954–1962م، مع التركيز على دعمها السياسي والشعبي للقضية الجزائرية بوصفها نموذجاً بارزاً للتضامن العربي في مرحلة ما بعد نيل ليبيا استقلالها. وقد انطلق هذا الدعم الليبي مبكراً، رغم حداثة عهد الدولة باستقلالها وضعف إمكانياتها المادية، إلا أنها اتّسمت بالثبات في نصرة القضية الجزائرية. وتهدف الدراسة إلى محاولة كشف الجوانب التاريخية للسياسة الخارجية الليبية المتصلة بهذا الدعم، وبيان طبيعة علاقة ليبيا بالدول العربية الأخرى، مع محاولة إبراز دور ليبيا السياسي قبل الاستقلال وبعده.

الكلمات المفتاحية: دعم ، ليبيا ،الجزائر ، سياسياً ، دبلوماسياً.

مقدمة:

اتسمت فترة الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين بتحولات سياسية في العالم، وتميزت بتصاعد حركات التحرر الوطني من الاستعمار الغربي وانتشار الوعي العربي من أجل نيل الوحدة والاستقلال؛ فبرزت ليبيا كدولة داعمة للقضايا العربية وللقضية الجزائرية خاصةً، من أجل ترسيخ الهوية العربية، من خلال الانخراط في الدعم السياسي والعسكري والشعبي، وأكدت على ذلك الدور في المحافل الدولية من أجل مقاومة المستعمر. ولقد مثّلت الجزائر اختباراً حقيقياً للمواقف العربية في المحافل الدولية، وتميزت ليبيا- رغم محدودية إمكانياتها العسكرية والاقتصادية- بتقديم دعم سياسي ودبلوماسي وشعبي من أجل أن تنال الجزائر استقلالها.

ـ مشكلة الدراسة:

لقد شهدت الفترة الممتدة من 1954–1962م تحوّلات كبرى في العالم العربي، فمعظم الدول العربية بدأت مرحلة ما بعد الاستقلال، بينما ظلّت الجزائر في مرحلة مقاومة المستعمر الفرنسي. فبرزت ليبيا في إثبات وجودها في الساحة الدولية والانخراط بالمشاركة في المحافل الدولية من أجل دعم القضايا العربية عامةً ونصرة القضية الجزائرية خاصةً من أجل نيل الاستقلال. إذ تُثير هذه الدراسة عدداً من التساؤلات، ومنها:

أ ــ السؤال الرئيسي:

كيف ساهمت ليبيا في دعم الجزائر داخل المحافل الدولية؟ وما هي أبعاد هذا الدعم؟ وما هو أثره على مسار العلاقات الليبية الجزائرية؟

ب ــ التساؤلات الفرعية:

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1 ـ هل كان الدعم السياسي والعسكري والإعلامي موازياً لمراحل الثورة الجزائرية؟ وكيف تعاملت ليبيا مع القضية الجزائرية دبلوماسياً في المحافل الدولية؟
2 ـ كيف ساهم الدعم الليبي في بلورة الجانب السياسي الليبي تجاه القضية الجزائرية؟
3 ـ ما طبيعة العلاقة بين الحكومة الليبية وقادة الثورة الجزائرية؟

ـ أهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة مواقف ودعم ليبيا للقضية الجزائرية خلال الفترة 1954–1962م، والمحاولة للكشف عن أبرز الأبعاد السياسية والدبلوماسية في عرض القضية بالمحافل الدولية، والتركيز على آلية توظيف ليبيا لعلاقاتها الدولية مع الدول العربية من أجل نصرة القضية الجزائرية.

ـ الهدف من الدراسة:

تهدف إلى إبراز الدور الليبي الذي لعبته في الدفاع عن القضايا العربية عامةً والجزائر خاصةً في المحافل الدولية، خصوصاً في أروقة الأمم المتحدة والجامعة العربية، وتوثيق أبرز المواقف الليبية تجاه القضية الجزائرية خلال الفترة 1954–1962م، والاطلاع على البعد القومي في السياسة الخارجية الليبية في مرحلة ما بعد الاستقلال.

المنهج المتبع: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج السردي التاريخي والوصفي؛ لمناسبته لطبيعة الموضوع.

ـ فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من مجموعة من الفرضيات المبدئية، وأبرزها:
1 ـ إنّ ليبيا أدّت دوراً فاعلاً، ورغم محدودية قدراتها المادية، فإنها تفوقت دبلوماسياً في تقديم الدعم العربي والدولي لصالح القضية الجزائرية.
2 ـ يمثّل دعم ليبيا للقضية الجزائرية موقفاً قومياً مناهضاً للاستعمار.
3 ـ أسهم الدعم الليبي للقضية الجزائرية في ترسيخ مبدأ التضامن العربي.

ـ الدراسات السابقة :

تناولت بعض الدراسات التاريخية والسياسية جوانب من الدعم الليبي للقضية الجزائرية، وفيما يأتي عرض لأهم الدراسات ذات الصلة و منها:

ـ دراسة السياسة الخارجية لليبيا :

في دراسة بعنوان **"السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا 1951–1977م"** للباحث د. عز الدين عبد السلام العالم، تم التركيز على توجهات الدبلوماسية الليبية في عهد الملك إدريس السنوسي، وقد أوضحت الدراسة جانباً مهماً من المسعى الدبلوماسي الليبي، من خلال مواقف ليبيا الدولية في الأمم المتحدة والجامعة العربية.

ـ دراسة حول التعاون المشترك:

في دراسة بعنوان **"المواقف الليبية في الثورة الجزائرية 1954 ـ 1962م"** للباحث د. عمراوي أحميدة نبّالة، تم توضيح الدور الذي قدّمته ليبيا في دعم الوحدة العربية، كما أبرزت الدراسة دور ليبيا في مساندة القضية الجزائرية بوصفها شكلاً من أشكال التعاون العربي المشترك ضد المستعمر من أجل نيل الاستقلال والمطالبة بالحرية في المحافل الدولية.

ـ دراسة عن الدعم العربي للثورة الجزائرية:

في دراسة بعنوان **"الثورة الجزائرية وأفريقيا"** للباحث أ.د. عبد الله مقلاتي، ركّزت الدراسة على النشاط الدبلوماسي الجزائري في المحافل الدولية، كما أبرزت دور ليبيا في دعم القضية الجزائرية في المؤتمرات الأفريقية والأفروآسيوية، وفي طرح القضية خلال جلسات المنظمات الأممية.

ـ هيكل الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الليبي ومدى مساهمته في دعم القضايا العربية، وخاصة الجزائر، في المحافل الدولية. وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث؛ يتناول **المبحث الأول** "الدور الليبي في دعم القضية الجزائرية"، بينما يركز **المبحث الثاني** على "دور ليبيا في دعم الجزائر في المؤتمرات الأفريقية".

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أما **المبحث الثالث** فيتناول "دعم ليبيا للقضية الجزائرية داخل هيئة الأمم المتحدة". وفي الختام، ستُعرَض النتائج التي تم التوصل إليها، مع تقديم مجموعة من التوصيات المقترحة للدراسات المستقبلية المرتبطة بهذا الموضوع.

المبحث الأول: الدور الليبي في دعم القضية الجزائرية

رغم ما شهدته الحركة الوطنية من انقسامات وانشقاقات، إضافة إلى محدودية الإمكانيات، ظل تصميم اللجنة الثورية للوحدة والعمل قائماً على تفجير الثورة الجزائرية بقوة، رغبةً في وضع حد لحالة التأخر والمأزق التي وصلت إليها الحركة. وقد تصور قادة اللجنة أنّ الثورة، بعد انطلاقها في 1 نوفمبر 1954م، ستتلقى الدعم اللازم، وتُعاد هيكلتها وتنظيمها بما يضمن استمرارها وتحقيق أهدافها الوطنية.

وفي هذا السياق، برز الدور الليبي كأحد أهم الأدوار العربية في مساندة القضية الجزائرية منذ اندلاع الثورة في 1 نوفمبر 1954م، وذلك بحكم الموقع الجغرافي لليبيا وقربها من الحدود الجزائرية والتونسية، مما جعلها مركز نشاط مهم لجبهة التحرير الوطني. وعلى الرغم من حداثة استقلال ليبيا وما كانت تعانيه من تحديات داخلية، فإنّها تبنّت مواقف سياسية وشعبية وعسكرية داعمة للثورة؛ إذ سمحت السلطات الليبية للثوار بالتحرك داخل أراضيها، وتغاضت عن عمليات تهريب السلاح وجمع التبرعات، كما قدم الشعب الليبي دعماً مادياً ومعنوياً للقضية؛ وبذلك، شكّلت ليبيا رافداً أساسياً للثورة الجزائرية من خلال دورها العسكري والشعبي والإعلامي والسياسي.

ـ الدعم العسكري الليبي للثورة الجزائرية:

قدّمت ليبيا دعماً عسكرياً بارزاً للثورة الجزائرية منذ اندلاعها، تمثّل في تسهيل نقل الأسلحة والمواد المساندة عبر أراضيها براً وبحراً، إضافةً إلى توفير مخازن لتجميع الذخائر وإتاحة استخدام بعض موانئها للنقل. وقد شمل هذا الدعم مختلف الجوانب، من دعم مادي تمثّل في نقل السلاح وتخزينه، إلى دعم لوجستي وجوي، فضلاً عن المساندة التي قدّمتها الحكومة الليبية لجبهة التحرير الوطني، مما جعل ليبيا عمقاً خلفياً مهماً لتعزيز القدرات العسكرية للثورة.

وضعت الحكومة الليبية خطة محكمة لتأمين وصول السلاح والإمدادات براً من الحدود المصرية حتى ولاية طرابلس غرباً، وتولّى رئيس الوزراء مصطفى بن حليم وضع الآليات العملية والأمنية لنقل الإمدادات إلى الثوار في الجزائر. ولتفادي إثارة شكوك قائد شرطة ولاية طرابلس الإنجليزي "البريج أدير جايلز"، اعتمد بن حليم خطة قائمة على قسمين أساسيين: تمثّل القسم الأول في تمرير السلاح والإمدادات القادمة براً من مصر إلى ولاية برقة شرق ليبيا، حتى وصولها إلى حدود ولاية طرابلس بمساعدة ضباط وجنود قوات دفاع برقة، أما القسم الثاني فكان تمرير المعدات عبر ولاية طرابلس بعيداً عن أعين الشرطة الإنجليزية. (بن حليم، 1992م، ص 254).

كما اعتمد بن حليم على عدد من ضباط الشرطة الليبيين لتنفيذ الخطة، ممن تربطه بهم علاقات سابقة، خاصة العقيد عبدالحميد بك درنة الذي كان يثق في وطنيته، ففاتحه في مهمة نقل السلاح وتخزينه إلى حين تسليمه لممثلي الثورة الجزائرية. وأشرف العقيد عبدالحميد بك على إيصال المساعدات للجزائر عبر الصحراء من غدامس، وعبر البحر من مصر إلى ميناء الخمس، وأحياناً إلى سيدي بنور قرب تاجوراء، وأحياناً إلى ميناء طرابلس، مع تغيير المواقع باستمرار خشية أن تكشف المخابرات الفرنسية العملية. (بن حليم، 1992م، ص 255). وقد عُقدت في منزل العقيد بدرنة، بمنطقة بن عاشور، اجتماعات عدة، رغم مراقبة المخابرات الفرنسية لممثلي الثورة في طرابلس، ومن بينهم المناضل أحمد بن بلة الذي تعرّض لمحاولة اغتيال فاشلة أثناء عودته من أحد تلك الاجتماعات على يد العميل الفرنسي "هنري لويس ديفيد"، قبل أن تتم ملاحقته ويُقتل على يد الشرطة في طرابلس.

وقد وثّقت ذلك العديد من الصحف، ومنها: صحيفة طرابلس الغرب، وصحيفة برقة الجديدة التي نقلت الخبر بتاريخ 12 ديسمبر 1955م. (برقة الجديدة، 1955م، ص 3). وبسبب تزايد المضايقات، اضطر العقيد عبدالحميد بك للتدخل والحد من عمليات التفتيش التي كادت أن تكشف مخطط نقل الأسلحة، وتولّى متابعة سير العمليات على الحدود الليبية-التونسية، وكثّف اتصالاته برؤساء القبائل لحثهم على تقديم الدعم اللازم. (الشعالي، 2017م، مقابلة شفهية).

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

كما نُفّذت بعض العمليات تحت غطاءات اقتصادية وتجارية باسم شركات محلية أو أجنبية لتجنب المضايقات. ومن ذلك عملية نقل أسلحة على متن باخرة بريطانية من ليبيا إلى المغرب داخل صناديق لوز تحمل اسم شركة "ميشيل كوتشي وشركاؤه" التي يمثلها السيد علي سعد الشريف، وقد قُدّرت الحمولة بـ78 صندوقاً نُقلت من طرابلس إلى ميناء الناظور بالمغرب، حيث تم اكتشافها، مما أدى إلى سخط السلطات المغربية وتضرر سمعة الشركة ومخالفة مديرها ومصادرة البضاعة، إلا أن الأسلحة وصلت في النهاية إلى ثوار الجزائر. ورغم الخسائر، واصل علي سعد الشريف دعمه للثورة باعتباره مسؤولاً عن الجانب العسكري في "لجنة جمع التبرعات لصالح الثورة الجزائرية". (ودّوع، 2008م، ص 339).

كما أُجريت عمليات أخرى باسم شركة إيطالية أشرف عليها المشيرقي عام 1960م، حيث أُرسلت حمولة ذخائر على متن طائرة مروحية موجهة إلى شركة أبناء المشيرقي، إلا أن الحمولة لم تُستلم وعادت إلى إيطاليا لعدم علم مدير الشركة بتفاصيل العملية، التي كانت سرية بين الشركتين. وأوضح المشيرقي أنه كان مهتماً بالقضية ولم يتردد في تسخير إمكاناته المادية لخدمتها، فتواصل مع "شركة إنترنسيول فيرس" التي وافقت على تسليم الأسلحة للثوار. (المشيرقي، 2010م، ص 170).

كما وصلت مساعدات أخرى عبر الأراضي الليبية، من المناطق الشرقية حتى الحدود الغربية مع الجزائر، عبر طريقين رئيسيين هما:

الطريق الأول: يمتد من الحدود المصرية شرقاً، مارّاً بخليج سرت، ثم مدينة مصراتة، فمدينة طرابلس، ليتفرع بعد ذلك إلى مسارين:

الأول: يمر بمدينة مدنين في تونس وصولاً إلى الحدود الجزائرية، أما المسار **الثاني** فيتجه مباشرة نحو مدينة غدامس وصولاً إلى الحدود الجزائرية. (ودوع، 2008م، ص 342).

الطريق الثاني: يتمثل في الخط الجنوبي المتجه نحو وسط الصحراء عبر منطقة براك، ثم مدينة فزان، وبعدها سرد ولاس وصولاً إلى غدامس. وقد عُدَّ هذا الخط الأكثر نشاطاً وفاعلية في نقل السلاح ليلة الأول من نوفمبر 1954م. (ميرل، 1981م، ص 107).

واصلت ليبيا تقديم الدعم في مجال الإمدادات المسلحة عبر إنشاء قواعد للتموين، إضافة إلى المساندة التي خرجت من منطقة غات، والتي أثارت قلق القادة الفرنسيين، فدفعهم ذلك إلى ملاحقة رجال جيش التحرير حتى داخل الحدود الليبية. وقد أدى هذا التدخل إلى نشوب معركة إيسين في 4 أكتوبر 1957م بمنطقة الفيوت قرب واحة غات. كما صرّح القائد كريم قاسم في أكتوبر 1958م بأن أول قافلة مساعدات دخلت الأراضي الجزائرية جاءت من الصحراء الليبية، ومنذ ذلك التاريخ لم تتوقف حركة الإمدادات وشهد عام 1959م تمركزاً واسعاً لوحدات من جيش التحرير الوطني على الحدود دعماً لثوار الصحراء وتزويدهم بالمؤن والأسلحة. (مقلاتي، 2011م، ص 92–103).

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الحكومة الليبية أدت دوراً بالغ الأهمية في دعم مسار الكفاح إلى جانب القضية الجزائرية، وذلك من خلال الجهود العسكرية التي أشرنا إلى جانب منها، سعياً لتحقيق هدف الثوار ونيل استقلال الجزائر.

ـ الدعم الشعبي الليبي للثورة الجزائرية:

استمر الدعم الليبي من أجل دعم ونصرة القضية دعم الشعب الليبي غداة انطلاق الثورة الشعب الجزائري، من خلال إقامة اللجان والتجمعات والمهرجانات الشعبية ، لجمع التبرعات والمساعدات المختلفة ومنها :

*** لجنة جمع التبرعات في ولاية طرابلس الغرب:** أُنشئت اللجنة بدعوة كلٍّ من أحمد خليفة المخزومي، وخليفة مسعود بغني، ومحمد عطية للمشاركة في العمل من أجل تحرير الجزائر واستقلالها. (المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، 1951م، ص1).

وقد عقدت اللجنة اجتماعها بتاريخ 18 مايو 1956م في منزل المشيرقي بعد اختياره عضواً فيها، حيث لعب دوراً بارزاً في نشاطاتها وتمكّن من إيداع خمسة صكوك مالية في البنك لحساب الجزائر. واهتمت اللجنة بجمع التبرعات من أصحاب البر والإحسان الراغبين في الجهاد بأموالهم دعماً لاستقلال الجزائر ووحدتها، كما ساهمت في الأعمال ذات الطابع الاجتماعي. ومع توسع نشاطها اكتسبت اللجنة اسم لجنة نصرة الثورة الجزائرية. (ودوع، 2008م، ص102).

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وقُسّمت اللجنة الرئيسية لاحقاً إلى لجان فرعية داخلية، من بينها لجنة متخصصة في الجانب الإعلامي والثقافي، تولّت إعداد الخطب والمناشير واللافتات والتواصل مع الجماهير وغيرها. وقد شكلت هذه اللجنة النواة الأولى لميلاد مشروع وطني تبناه الشعب الليبي دعماً للثورة الجزائرية، وتعددت تسمياتها بين: الهلال الأحمر الجزائري و لجنة نصرة الثورة الجزائرية، كما ازداد عدد أعضائها مع اتساع نشاطها. (أبولسين، 2010م، ص94).

كما أسهم الشعب الليبي في تقديم الدعم المادي والمعنوي من خلال الأسبوع الجزائري، حيث نُفِّذت فعاليات شعبية متعددة أشرفت عليها لجان مختلفة في المدارس والجامعات والإدارات الحكومية والشركات، وشارك فيها مختلف فئات المجتمع من تلاميذ وفلاحين وعمال وأعضاء جمعية الهلال الأحمر الليبي. وقد كانت التبرعات تُقدَّم في بداياتها بسرية، دون رغبة المتبرعين في استلام إيصالات رسمية، مكتفين بالتبرع باسم "فاعل خير". (مجلس الأمة، 1961م، ص292).

ولم يقتصر تنظيم الأسبوع الجزائري على طرابلس، بل شمل مختلف المدن الليبية. كما أيّد مجلس الأمة موقف الحكومة الليبية تجاه القضية الجزائرية، واتخذ الشعب والحكومة قراراً بمقاطعة فرنسا. وقد رفع مجلس الأمة رغبة الشعب في تنفيذ مشروع المقاطعة وطالب الحكومة بإقراره، بينما أرسل أمين اتحاد نقابات العمال رسالة إلى رئيس مجلس النواب دعا فيها إلى مقاطعة السفن والطائرات الفرنسية ومنع شراء السلع الفرنسية، تضامناً مع لجنة نصرة الجزائر ودعماً لكفاح الشعب الجزائري، وقد دفع هذا الموقف النائب محمد بشير المغيربي لطرح عدد من القضايا المتعلقة بالعلاقات الليبية–الفرنسية سياسياً واقتصادياً، من بينها الدعوة لإلغاء اتفاقية الصداقة مع فرنسا، كما شدد النائب مصطفى المصراتي على ضرورة أن تعزّز الحكومة الليبية دعمها للقضية الجزائرية، ودعا إلى قطع العلاقات مع فرنسا وإغلاق السفارة الليبية هناك، مطالباً الحكومة بأن تتخذ موقفاً إيجابياً خلال عرض موضوع المقاطعة أمام مجلس النواب. (مجلس الأمة، 1961م، ص124).

وتجسدت أبرز مظاهر الدعم الشعبي في احتضان ممثلي الثورة الجزائرية منذ مرحلة التخطيط لها، وتشكيل لجان مخصّصة لجمع التبرعات لصالح الشعب الجزائري ودعم قضيته. ولم يتوانَ الشعب الليبي في تقديم الرعاية والمساندة لعائلات الثوار وللجزائريين عامة.

- المبحث الثاني: دعم ليبيا للقضية الجزائرية في المؤتمرات الأفريقية

لقد شاركت ليبيا في عدد من المؤتمرات الرسمية الإفريقية والإقليمية التي نوقشت فيها قضايا التحرر خلال الفترة من 1954 إلى 1962م، ومن بينها قضية الجزائر التي اعتُبرت من أهم القضايا بالنسبة للحكومة الليبية. ومنذ اندلاع الثورة في نوفمبر 1954م لجأ الثوار الجزائريون إلى الأراضي التونسية، مما أدى إلى تكرار الهجمات الفرنسية على تونس، ولا سيما على قرية سيدي يوسف في فبراير 1958م. وقد أعربت الحكومة الليبية عن أسفها الشديد لما قامت به القوات الفرنسية من اعتداء على القرية وسكانها، فاستدعى وزير الخارجية الليبي وهبي البوري القائم بالأعمال التونسي في طرابلس وأبلغه هذا الموقف، كما استدعى سفيري فرنسا وبريطانيا وأعرب لهما عن مدى استياء الحكومة والشعب الليبي من بشاعة الحادثة. إضافة إلى ذلك، أُرسلت برقيات من رئيس الوزراء الليبي ومجلس الشيوخ والنواب إلى الحبيب بورقيبة يندددون فيها بالاعتداء الغاشم، مؤكدين أن ليبيا ستكون داعمة لتونس في مجلس الأمن. (العالم، 2009م، ص114).

وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها ليبيا، فإنها لم تتوانَ عن دعم الثورة الجزائرية وشعبها مادياً ومعنوياً وبالسلاح. وقد أكد أحمد بن بلة هذا الدعم وأشاد بما قدمه الليبيون من توفير للأسلحة ومخاطرتهم بحياتهم للوصول بها إلى الثوار. وقد تناول في مذكراته دور الضباط الليبيين وضباط الشرطة في تزويد الثوار بالسلاح، وتسهيل نقله من مصر إلى الجزائر عبر الأراضي الليبية سراً وعلانية حتى يصل إلى داخل الجزائر. وقد تجلّت مواقف الشعب الليبي في مساندة إخوانهم الجزائريين من خلال جمع التبرعات المالية ومقاطعة البضائع الفرنسية، إلى جانب حملات التبرع التي أشرف عليها عدد من الشخصيات البارزة، منهم: الهادي المشيرقي، يوسف مادي، الشيخ محمود صبحي، أحمد راسم باكير، أبوبكر محمد البدري، والعقيد عبد الحميد بك درنة، وغيرهم ممن قادوا جهوداً كبيرة في دعم الثوار بالجزائر. (أحميدة، 2004م، ص17–18).

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

كما تشير بعض الوثائق الخارجية الليبية إلى تخصيص تبرعات نقدية للقضية الجزائرية مقدمة من موظفي الوزارات والسفارات الليبية في الخارج، ومن مصلحة البريد والبرق والهاتف، وموظفي إدارة الخدمة المدنية وسكرتارية مجلس الوزراء، ومصلحة الجمارك. ويذكر رئيس الحكومة الليبية مصطفى بن حليم في مذكراته موقف الملك إدريس السنوسي في دعم القضية، من خلال لقائه بالرئيس جمال عبد الناصر في القاهرة، حيث عرض عبد الناصر عليه مساعدة الثوار الجزائريين بالسلاح والعتاد عبر الأراضي الليبية، وكان رد بن حليم على النحو التالي: ***" ... يا ريس لعلك لا تعرف أن جد إدريس السنوسي جاء إلي ليبيا من الجزائر هارباً من الطغيان الفرنسي، و أقضي حياته في نشر الدعوة الإسلامية ، و والد الملك إدريس ظل يقاوم تغلغل المد الفرنسي في السودان ، و تشاد ، و النيجر ، حتي لقي وجه ربه ، و السيد أحمد الشريف و أن الملك إدريس رد عليه بهدوء وروية قائلاً: من ناحية لا يمكننا أن نرفض مساعدة ثوار الجزائر في جهادهم ، و هذا واجب ديني محتم علينا تلبيته ، و لا يمكن أن نتردد في القيام به ..."*** (المركز الوطني الليبي للدراسات التاريخية ، طرابلس، 15 سبتمبر1958م.)

وقد واصلت ليبيا دعمها على الصعيد الدولي من خلال مشاركتها في المؤتمرات الإفريقية، تميّزت فترة الخمسينيات بعقد مؤتمرات دولية تناولت قضايا الاستقلال والحرية، وقد انتهز السيد الهادي المشيرقي، وهو عضو في لجنة المساعدات المقدمة للجزائريين، فرصة مشاركته في اجتماع الوفود الإسلامية والأجنبية بتونس بمناسبة إحياء ذكرى عيد الاستقلال للتعريف بالقضية الجزائرية، مطالباً بتقديم مساعدات فعلية تمكّن الوطنيين من مواصلة مقاومتهم المسلحة. كما حثّ المشاركين على اتخاذ موقف موحّد تجاه القضية، وطالب رؤساء وحكّام الدول العربية بمناصرة الثورة ودعمها رسمياً وشعبياً. (المشيرقي، 2010م، ص 4–6).

عُقدت عدة مؤتمرات، منها :

*** مؤتمر باندونغ – إندونيسيا (18–24 أبريل 1955م):** يُعد أول مؤتمر لتضامن الشعوب الإفريقية والآسيوية، وقد انعقد بمدينة باندونغ بمشاركة 29 دولة من إفريقيا وآسيا، من بينها إندونيسيا، بورما، الهند، باكستان، سيلان، إضافة إلى دعوة دول أخرى مثل أفغانستان وكمبوديا والصين وإثيوبيا وإيران وغانا واليابان ولاوس وليبيريا ونيبال والفيلبين وتايلند وتركيا وفيتنام بنوعيها. كما شاركت دول عربية من بينها مصر، العراق، السعودية، الأردن، السودان، سورية، اليمن، لبنان، وليبيا التي ترأس وفدها رئيس الحكومة محمود المنتصر. وقد بلغ عدد المشاركين 600 مندوب. (جريدة المجاهد، مؤتمر باندونغ، 1960م، ص6).

كما وُجّهت الدعوة لأربع حركات تحرير هي تونس، الجزائر، المغرب، وقبرص بصفة مراقب. ويُعد المؤتمر من أهم المؤتمرات التي جمعت دولاً تضررت من الاستعمار الفرنسي في إفريقيا، إذ خُصص لتقييم الوضعين السياسي والعسكري لشعوب العالم الثالث، وتم تبنّي توصية خاصة بالقضية الجزائرية باعتبارها قضية وطنية. وقد أسهمت ليبيا في المؤتمر بوصفها إحدى الدول الساعية لمناهضة الاستعمار الغربي ودعم التنمية المشتركة وتشكيل كتلة دولية مستقلة، وأسهمت في دعم التعاون الاقتصادي والمساواة بين الدول، وكان للمؤتمر دور تمهيدي مهم في نشوء حركة عدم الانحياز. (جريدة المجاهد، يوم التضامن العالمي مع الجزائر، 1955م، ص3) وقد شكّل مؤتمر باندونغ 1955 محطة حاسمة في إبراز القضايا الإفريقية، ومنها قضية الجزائر، إذ جسّد عدالة القضية الجزائرية وساند كفاح الشعب ضد الاستعمار الفرنسي، مؤكداً أن إرادة الشعب هي العامل الأساس في نيل الحرية والاستقلال.

*** مؤتمر القاهرة (26 ديسمبر 1957م – 1 يناير 1958م):** عُقد تضامناً مع الشعوب الإفريقية والآسيوية، مؤكداً ما جاء في مؤتمر باندونغ 1955م، ورفع شعار "التضامن الإفريقي الآسيوي". (جريدة المجاهد، 1955م، ص5)، وانعقد بقاعة المؤتمرات بجامعة القاهرة بمشاركة 500 مندوب من 44 دولة، كانت الجزائر ممثلة بوفد من جبهة التحرير الوطني ضم 23 عضواً برئاسة محمد الأمين دباغين. وقد لعبت الجبهة دوراً مهماً خاصة بعد أن نصت لائحة المؤتمر على حق الجزائر في الاستقلال وفتح باب التفاوض أمام الجبهة الوطنية.

اعتُبر وفد الجزائر عضواً أساسياً، واعترف المشاركون بمعاناة الشعب الجزائري وحقه المشروع في الاستقلال. كما حظيت القضية الجزائرية بأهمية كبيرة، ولعبت ليبيا دوراً بارزاً في المؤتمر من خلال دعمها القوي للثورة على المستوى الدبلوماسي والسياسي، إذ لم يقتصر دورها على الحضور، بل شاركت في

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الجهود الهادفة إلى تدويل القضية، كما ناقش المؤتمر تطورات الثورة وسبل دعمها، في حين مثّل الموقع الحدودي بين ليبيا والجزائر جبهة حيوية لجيش التحرير الوطني، ومعبراً للإمدادات والسلاح. وأسهمت ليبيا مادياً عبر لجان جمع التبرعات، كما دعت لجان المقاطعة إلى مقاطعة البضائع الفرنسية للضغط على الاستعمار.

وتظهر أهمية المؤتمر في القرارات التي أصدرتها الوفود، ولا سيما اعتراف الدول المشاركة بجبهة التحرير الوطني ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الجزائري. وبعد إعلان الزعماء الجزائريين يوم 17 سبتمبر 1958م تأسيس الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس في القاهرة، سارعت الحكومة الليبية إلى الاعتراف بها، ووجه رئيس الحكومة عبد المجيد كعبار رسالة إلى رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة معلناً تأييد ليبيا وداعياً دول العالم إلى الاعتراف بها: ***"يسعدني جداً أن أبادر بإبلاغ سيادتكم قرار الحكومة الليبية للاعتراف بحكومة الجزائر كحكومة شرعية للشعب الجزائري المجاهد و أن ليبيا تفتخر باعترافها الرسمي بالحكومة الجزائرية و أن ميلادها يعد خطوة مهمة في سبيل استقلال الشعب الجزائري"*** .(جريدة طرابلس الغرب ، 1958م، الصفحة 2).

كما أكّد الملك إدريس السنوسي دعمه للقضية الجزائرية في خطاب أوضح فيه دوافع أهمية الاعتراف بالحكومة الجزائرية واعتبار القضية قضية الشعب الليبي بأكمله. وقد مثّل مؤتمر القاهرة عام 1957م إحدى المحطات المهمة في المسار الدبلوماسي للثورة الجزائرية، وأسهمت ليبيا فيه بدور مؤثر لدعم القضية حتى نالت الجزائر استقلالها.

* **مؤتمر أكرا (أبريل 1958م):** يُعدُّ أول مؤتمر للدول الإفريقية المستقلة، دعا إليه نكروما وركز على الوحدة ودعم حركات التحرر. تم عقده لمناقشة مدى تقدم حركات التحرر في إفريقيا، والتأكيد على تصميم الشعوب الإفريقية على التخلص من الاستعمار الغربي. شارك في المؤتمر ممثلو الدول الإفريقية المستقلة حينها مثل: مصر، إثيوبيا، ليبيريا، المغرب، السودان، تونس، غانا، وليبيا. وضم المؤتمر 28 إقليماً ودولة إفريقية إلى جانب ممثلين عن أحزاب سياسية وحركات تحرر ونقابات عمال، وقرر خلال جلساته تأسيس سكرتارية دائمة مقّرها العاصمة الغانية أكرا.

وقد خصص وزير الدولة الليبي وهبي البوري كلمته لعرض موقف ليبيا من القضايا الإفريقية، وبوجه خاص القضية الجزائرية، متطرقاً أيضاً إلى التجارب النووية الفرنسية في الصحراء. وجاء في خطابه: ***«إن إفريقيا تترقب بفارغ الصبر نتائج مؤتمر أكرا الذي تواجه فيه الدول الإفريقية مسؤوليات تاريخية ضخمة أمام قضيتين هامتين: التجارب الذرية الفرنسية في الصحراء والقضية الجزائرية».*** وأعرب عن أسفه لعدم مبالاة فرنسا بقرارات الأمم المتحدة بشأن وقف التجارب النووية. كما استغرب الوفد الليبي من التناقض الواضح في التصريحات الفرنسية حول الجزائر، معتبراً ذلك دليلاً على النوايا الاستعمارية الفرنسية. (جريدة طرابلس الغرب، 1960م، ص1–2). وقد خلص المؤتمر إلى التأكيد على النقاط الآتية:

1 ـ حق الشعب الجزائري في الاستقلال ودعم ثورته.
2 ـ الاعتراف بحق الشعب الجزائري في نيل استقلاله.
3 ـ تشكيل بعثة إفريقية داخل الأمم المتحدة لنصرة القضية الجزائرية. (بلبالي، 2022م، ص602).

* **مؤتمر الآفروآسيوية – القاهرة 1957م:** قدّم الوفد الليبي خلاله دفاعاً قوياً عن القضية الجزائرية، حيث تقدّم الهادي المشيرقي برسالة إلى السكرتير الأول للمؤتمر يعبّر فيها عن دعم ليبيا للثورة.

كما عُقد مؤتمر مونروفيا مرتين في عامي 1959 و1961م، وضم الدول الإفريقية المستقلة، وهدف إلى مناقشة الدعم الممكن للقضايا الإفريقية، بما فيها القضية الجزائرية. وفيه ألقى ممثل ليبيا وهبي البوري خطاباً أوضح فيه معاناة الشعب الجزائري تحت الحكم الفرنسي، مؤكداً دور المؤتمر في دعم جبهة التحرير الوطني وتدويل القضية.

وبيّن الوفد الليبي أن ليبيا، ملكاً وحكومةً وشعباً، تؤيد القضية الجزائرية وتساندها مادياً ومعنوياً حتى تحقيق الاستقلال. (المركز الوطني الليبي للدراسات التاريخية، مؤتمر مونروفيا 1961م).

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

* **مؤتمر القاهرة الثاني – 29 مارس 1961م:** مثّل هذا المؤتمر الندوة الثالثة عشرة للشعوب الإفريقية، وحضره نحو مائتي مشارك مثلوا مختلف حركات التحرر والتنظيمات الوطنية. وتميز المؤتمر بطرح قضايا عدة، من بينها دعم الجزائر. وطالب الوفد التونسي بأن يكون عام 1960م بداية جديدة في إفريقيا على غرار استقلال عدد من بلدانها، وأن تنال الجزائر أيضاً حقها في الاستقلال، ومن أبرز نتائج المؤتمر تشكيل لجان متعددة، منها:

1 ـ لجنة لتحرير الأقطار غير المستقلة، برئاسة أحمد بومنجل (الوفد الجزائري).
2 ـ لجنة الاستعمار الجديد والأمم المتحدة، برئاسة المهدي بن بركة (الوفد المغربي).
3 ـ لجنة لإعادة تنظيم الدواليب وتصفية الاستعمار.
4 ـ لجنة للتنمية الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية.
5 ـ لجنة للوحدة والتضامن الإفريقي. (محمد فائق، 1984م، ص227).

إلى جانب هذه المؤتمرات، انعقد مؤتمر الدار البيضاء بالمغرب في 21 يناير 1961م، وتناول قضايا إفريقية وعربية، منها القضية الجزائرية. وقد دعم المؤتمر موقف ليبيا بمقاطعة مؤتمر لاغوس بسبب عدم دعوة الحكومة الجزائرية، ما أثّر في مواقف عدد من الدول الإفريقية التي انسحبت بدورها. (جريدة طرابلس الغرب، 1962م، ص2).

كما أُقيمت مؤتمرات مناصرة للقضية الجزائرية على الأراضي الليبية، منها:

* **مؤتمر طرابلس الأول – 16 ديسمبر 1959م:** كُلّف هواري بومدين بقيادة الجيش الجزائري، وتضمّن مؤتمر دورتين شهدت تطورات مهمة، منها:

1 ـ تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1959م.
2 ـ الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في 16 سبتمبر 1959م.

وقد عقد الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة بالتراب الليبي بهدف البحث عن سبل إنهاء الحرب والتوجه نحو السلام، ووضع أسس دستور الدولة الجزائرية. وأسفر المؤتمر عن نتائج مهمة، منها:

1 ـ توسيع صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية.
2 ـ وضع نظام خاص لجبهة التحرير الوطني.
3 ـ إعادة تنظيم الحكومة المؤقتة وتعيين فرحات عباس رئيساً للمرة الثانية.
4 ـ التأكيد على أن المفاوضات تقوم على مبدأ تقرير المصير بإشراف الأمم المتحدة.
5 ـ توسيع العمل العسكري داخل الجزائر وخارج فرنسا. (العباس والسبتي، 2019م، ص70).

كما شارك عدد من أعضاء مجلس الأمة الليبي في تنظيم مؤتمر طرابلس الداعم للقضية الجزائرية عام 1960م بمناسبة الذكرى السادسة لاندلاع الثورة. وقد صدر باسم الشعب بيان تضمّن:

1 ـ استنكار حرب الإبادة التي تشنها فرنسا على الشعب الجزائري.
2 ـ مطالبة الأمم المتحدة بالتدخل لوقف الإبادة.
3 ـ مناشدة العالم لإدانة الحرب في الجزائر.
4 ـ دعوة الحكومات الإفريقية والآسيوية للدفاع عن القضية الجزائرية ومساعدة اللاجئين. (مجلس الأمة الليبي، 1960م، ص34–36).

وعلى الصعيد العربي، تلقّى رئيس مجلس الأمة الليبي رسالة من أنور السادات رئيس مجلس الأمة الاتحادي، يدعو فيها لتعاون المجلسين في تنفيذ القرارات الداعمة للقضية الجزائرية. (مجلس الأمة الليبي، 1961م، ص110).

استُأنفت جلسات مؤتمر طرابلس في 9 أغسطس 1961م، وهو الاجتماع الرابع للمجلس الوطني للثورة، وركّز على قضية التفاوض مع فرنسا. وتم خلاله تعيين بن يوسف بن خدة رئيساً للحكومة الثالثة، رغم الخلافات الداخلية التي لم تُعطّل مسار الثورة. (الصغير، 2012م، ص115).

ويمثل مؤتمر طرابلس المنعقد بين 16 و18 ديسمبر 1959م نقطة تحول في تنظيم الثورة الجزائرية، إذ ناقش القادة السياسيون والعسكريون أولويات المرحلة بما يخدم هدف الاستقلال.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

*** مؤتمر طرابلس الثاني – 27 مايو إلى 4 يونيو 1962م:** حضره قادة الثورة من سياسيين وعسكريين، بمن فيهم بن يوسف بن خدة وهواري بومدين، إضافة إلى قادة الولايات والمسؤولين المفرج عنهم بعد اتفاقية إيفيان الثانية (18 مارس 1962م). وناقش المؤتمر المرتكزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة الجزائرية المقبلة. (بن خدة، 2011م، ص50).

وتميّز المؤتمر بسرية تامة واستمرت جلساته 33 يوماً، وشهد نقاشات حادة، خصوصاً حول الوضع العسكري والمالي. وقد أكد مجلس الأمة الليبي في جلسة يناير 1961م تأييده القوي لموقف حكومة محمد عثمان الصيد تجاه تقرير مصير الشعب الجزائري وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. (مجلس الأمة الليبي، 1961م، ص123).

من خلال جلسات المؤتمر المتعددة تم التغلب على كل المشاكل الداخلية بفعل الحكمة التي ساعدت على تجاوز الحساسيات الشخصية ، بقي الاجتماع معلقاً حتى يوم 18 مارس من بعد عقد اتفاقية ايفان، فقد اطلق عدد من المسجونين ، و مع بداية شهر أبريل 1962م بدأت التحضيرات لعقد الاجتماع حيث أرسلت الاستدعاءات إلى جميع قادة الولايات مرفقين بجميع أعضاء مجالسهم لحضور الجلسات ، و بيوم 25 ماء حتى 27 يونيو عقد مجلس الثورة الجزائرية آخر اجتماعاته في طرابلس لمناقشة و مصادقة على جدول أعمال البرنامج السياسي الذي باسم " برنامج طرابلس"(كافي ، 1999م، صفحة 285).، كما تم طرح عدد من النقاط **تخص الجانب السياسي** و تمثلت في:

1- إنشاء دولة جزائرية عصرية على أسس ديمقراطية.
2 ـ إقرار نظام الحزب الواحد.
3 ـ العمل على تحقيق الوحدة المغاربية.
4 ـ دعم الوحدة العربية الإسلامية.
5 ـ السعي لتحقيق الوحدة الإفريقية.
6 ـ تعزيز السلم والتعاون الدولي، ومحاربة الاستعمار والإمبريالية.
7 ـ دعم حركات التحرر عبر العالم.

تمت مناقشة الخيارات الاقتصادية في ميثاق طرابلس لتشمل ما يأتي:

1 ـ تبني النظام الاشتراكي كوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة في البلاد.
2 ـ محاربة الاحتكارات والإقطاعية.
3 ـ مراجعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج لبناء اقتصاد وطني متين.
4 ـ إقرار الإصلاح الزراعي أو ما يعرف بالثورة الزراعية.
5 ـ تأميم البنوك والتجارة الخارجية، وتأميم الثروات الطبيعية، وتطوير المنشآت الصناعية الأساسية.

كما تضمنت الخيارات الاجتماعية والثقافية ما يأتي:

1 ـ رفع مستوى معيشة السكان وتطوير الحياة في الريف.
2 ـ توفير وتحسين الخدمات الاجتماعية.
3 ـ محو الأمية وتطوير الثقافة المجتمعية، مع إقرار التعليم الإلزامي المجاني.
4 ـ ضمان مجانية العلاج، وتوفير السكن والعمل لكل مواطن. (الزبيري، 1999م، ص288).

يُعدُّ مؤتمر طرابلس 1962م محطة تاريخية فاصلة في مسار الثورة الجزائرية، إذ انعقد في مرحلة حساسة من المقاومة المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي، وكانت المفاوضات السياسية قد بلغت ذروتها من أجل نيل الاستقلال. أصبح المؤتمر بمثابة تقييم شامل لما مرت به الثورة منذ انطلاقها عام 1954م، وتم خلاله وضع برنامج سياسي، واقتصادي، واجتماعي لبناء دولة الجزائر بعد الاستقلال. كما قدم المؤتمر الوثيقة المعروفة باسم "ميثاق طرابلس" ، والتي تضمنت ثلاثة محاور رئيسية:

1 ـ تقييم نقدي للتجربة الاستعمارية الفرنسية.
2 ـ تحليل مسار الثورة الجزائرية.
3 ـ وضع تصور شامل لبناء دولة الجزائر المستقلة.

لم تكن جلسات المؤتمر مجرد اجتماعات عابرة، بل كانت أحداثاً تاريخية نقلت الثورة من مرحلة التحرير إلى مرحلة البناء، وهو ما يظهر جلياً من النتائج التي خرجت بها هذه الجلسات. ورغم وجود تناقضات بين

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

القوى السياسية والعسكرية، ترك ميثاق طرابلس بصمته الفكرية على الساسة الجزائريين، وأصبح مرجعاً أساسياً لتوجهاتهم نحو بناء الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

منذ اندلاع الثورة الجزائرية، دعمت ليبيا الثورة سياسياً ودبلوماسياً عبر المؤتمرات الإفريقية، رغم حداثة استقلالها، ووقفت موقفاً ثابتاً مؤيداً لنيل الحرية والاستقلال للشعب الجزائري وحقه في تقرير مصيره. دافعت ليبيا عن القضية الجزائرية في المحافل الدولية لمناهضة المستعمر الغربي، الذي جعل من القضية الجزائرية رمزاً للنضال ضد الاستعمار، كما استضافت ليبيا عقد مؤتمرين في طرابلس عامي 1959 و1962، إذ اعتُبر المؤتمر الثاني تاريخياً لقيادة جبهة التحرير الوطني، مؤكداً الدعم المستمر من ليبيا للقضية الجزائرية. وساهم هذا الدعم في تعزيز التضامن الإفريقي والعربي مع الجزائر، ومنح القضية بعداً دولياً واسعاً، مما جعل ليبيا شريكاً أساسياً في مسار التحرير وبناء العلاقات والتعاون بين البلدين بعد الاستقلال.

المبحث الثالث: دعم ليبيا القضية الجزائرية بهيئة الأمم المتحدة

لكي تتمكن الثورة الجزائرية من تجاوز حدودها الجغرافية والانفتاح على الساحة الدولية، كان من الضروري تحقيق مجموعة من الأهداف التي وضعت عشية اندلاعها. ومن أبرز هذه الأهداف صمود جيش التحرير الوطني في مواجهة القوات الفرنسية ، وقد برز هذا الهدف منذ المراحل الأولى للثورة، وبدأ يتحقق تدريجياً رغم محدودية العتاد وبساطة الوسائل وقسوة الظروف التي أحاطت بالثوار.

وقد تجسد هذا الصمود بوضوح في هجمات 20 أغسطس 1955م ، والتي مثلت محطة بارزة أظهرت قدرة الثورة على الانتقال من مرحلة الدفاع إلى الهجوم المنظم. (جريدة طرابلس الغرب، 1960م، ص1)

أمّا الهدف الثاني الذي جعل الثورة محور اهتمام المجتمع الدولي، فتمثل في نقل قضية الشعب الجزائري إلى الساحة السياسية الدولية ، وذلك بالاعتماد على مختلف الوسائل المتاحة ودعم الحلفاء، وعلى رأسهم الدول العربية والإسلامية. وقد سعت الثورة من خلال هذه الجهود إلى استقطاب اهتمام الرأي العام الدولي بما يجري في الجزائر، ورفع نضال الشعب الجزائري من نطاق محلي أو إقليمي ضيق إلى الاهتمام الدولي. (الزبيري، ....، ص95)

وقد حظيت القضية الجزائرية باهتمام مبكر من الدول العربية قبل اندلاع الثورة عام 1954، حيث كانت المملكة العربية السعودية من أبرز هذه الدول، إذ تقدمت يوم 11 يونيو 1954م بطلب إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة لمناقشة الأوضاع في الجزائر، إلا أن هذا الطلب لم يلق صدى لدى المنظمة الدولية. وعند التجاهل المستمر، عادت المملكة في ديسمبر 1954م لتقديم مذكرة جديدة إلى رئيس مجلس الأمن، أعربت فيها عن قلقها إزاء تدهور الأوضاع، ودعت إلى وقف أعمال القمع التي تمارسها السلطات الفرنسية ضد الثوار والمناضلين الجزائريين. (رفاعي، 1972م، ص197)

تواصل اهتمام الدول العربية بالقضية الجزائرية من خلال الجامعة العربية ، التي قدمت مذكرة إلى مجلس الأمن الدولي يوم 15 يناير 1955م، لتسليط الضوء على الوضع في الجزائر الذي يهدد الأمن والسلام الدوليين، إلا أن المذكرة لم تجد صدى كذلك. وتعددت المحاولات لإدراج القضية ضمن أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ تقدمت 14 دولة أفروآسيوية بطلب لإدراجها في جدول الأعمال، فتم تسجيلها في النهاية في 15 فبراير 1957م بعد تصويت أغلبية الجمعية العامة (77 صوتاً مؤيداً مقابل لا شيء، مع امتناع فرنسا عن المشاركة). وأشار القرار إلى أن استمرار القمع الفرنسي تسبب في خسائر بشرية كبيرة، ودعا إلى التوصل إلى حل سلمي. (الشقيري، 1984م، ص26).

قدمت ليبيا دعمًا شاملاً للقضية الجزائرية بين 1954 و1962، تجسد في مواقف دبلوماسية داعمة في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة، وتوفير ملاذ آمن للقادة الجزائريين، بالإضافة إلى مساعدات مادية ولوجستية كبيرة، شملت تأمين الموانئ والمطارات الليبية لإدخال وتمرير الأسلحة والذخيرة للثوار. كما ساهمت ليبيا بدعم شعبي ومادي عبر التبرعات والمسيرات الاحتجاجية ضد السياسة الفرنسية. ومن خلال هذا الدور، برزت ليبيا كأحد أبرز الدول العربية الداعمة للثورة، وسعت لتوظيف موقعها في الأمم المتحدة لدعم قضايا التحرر العربي والإفريقي، بما في ذلك إدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الأمم المتحدة.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

في الدورة الثانية عشرة للأمم المتحدة عام 1957م، تم قبول طرح القضية الجزائرية للنقاش لأول مرة بالأجماع، وألقى ممثل ليبيا، علي الجربي، خطاباً مفصلاً وصف فيه الحرب الفرنسية على الجزائر بالحرب الاستعمارية، ونفى ما تسميه فرنسا بـ"عملية التهدئة"، مشيراً إلى أن السياسة الفرنسية دفعت آلاف المدنيين إلى النزوح نحو المغرب وتونس وليبيا، وتعرضت الحدود لهجمات متكررة مثل معركة إيسين أكتوبر 1957م. كما طالب الجربي فرنسا بالتخلي عن ثلاثة مفاهيم خاطئة:

1 ـ اعتبار الجزائر جزءاً لا يتجزأ من فرنسا.

2 ـ إن جبهة التحرير الوطني لا تمثل الجزائر وحدها.

3 ـ أن المعمرين الفرنسيين ليسوا جميعاً من أصل فرنسي، ولا يمكن أن يعيشوا مطمئنين في الجزائر. (جريدة المجاهد، 1957م، ص7).

كما أجرت حكومة مصطفى بن حليم اتصالات مباشرة مع فرنسا حول القضية، لكنها لم تسفر عن نتائج، فاستمرت فرنسا في التفاوض مع زعماء الثورة. وفي المقابل، واصلت ليبيا دعمها عبر استضافة أعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة وأعضاء المجلس الوطني للثورة، من بينهم أحمد بن بله وكريم بلقاسم وفرحات عباس ويوسف بن خدة، وشكلت أول حكومة مؤقتة في ليبيا برئاسة فرحات عباس، ثم حكومة أخرى برئاسة يوسف بن خدة خلال عهد حكومة عبد المجيد كعبار. (المقريف، 2017م، ص178)، وفي عام 1958، تقدمت 14 دولة أفروآسيوية بطلب إدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة للأمم المتحدة، وتم دعم الثورة الجزائرية ودعوة فرنسا للتفاوض مع الحكومة المؤقتة. وقد أشار ممثل ليبيا محي الدين فكيني ، إلى أن موقف الاعتراف بالحكومة المؤقتة يعكس مبادئ الثورة الفرنسية ويدعو فرنسا للتفاوض وفق إدارة الشعب الجزائري. (جريدة طرابلس الغرب، 1958م، ص2).

و قد شارك الوفد الليبي بالدورة السادسة عشر التي عقدت عام 1961م تعد آخر دورة نوقشت فيها القضية الجزائرية، لأن هذه المرحلة تميزت بأنها الأخطر ومن الضروري مساندة القضية و تأييدها ، خاصةً بعد أن أظهرت فرنسا بعض عراقيلها في إيجاد حل اتجاه القضية، منها وحدة الجزائر و قضية الصحراء الجزائرية، فقد أشار محي الدين فكيني إلى ما يحدث في الجزائر يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الداعية إلى تصفية المستعمر، فذكر في خطابة معاناة الشعب الجزائري ، و برز إدارة هذا الشعب و إصراره من أجل نيل الحرية و الوحدة و الاستقلال ، وقد ضحي الشعب من أجل هذه اللحظة.(جريدة طرابلس الغرب، 1961م، صفحة 2)

انطلاقاً من هذه الخلفية التاريخية والسياسية، يسعى هذا المبحث إلى دراسة طبيعة الدعم الليبي للقضية الجزائرية بين 1954 و1962 ، داخل المؤتمرات الإفريقية والأفروآسيوية، وجلسات الأمم المتحدة، والمجهودات الدبلوماسية التي بذلت لتعزيز تأييد عربي ودولي للقضية، وإبراز الأبعاد السياسية والقومية لهذا الدعم، الذي اتسم بالانسجام مع تطلعات الشعب الجزائري نحو الحرية والاستقلال.

الـخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يمكن القول إن هذا العمل قد مكّننا من رسم صورة واضحة ودقيقة لدور ليبيا في دعم القضايا العربية على الصعيد الدولي، مع التركيز على القضية الجزائرية نموذجاً خلال الفترة 1954 ـ 1962م . وقد أسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

1 ـ مثّلت الثورة الجزائرية نموذجاً بارزاً لحركات التحرر الوطني، وحظيت بتأييد الشعوب العربية عموماً وليبيا خصوصاً. وقد ساندتها ليبيا في جميع المجالات، سواء على مستوى الشعب أو الحكومة، إذ كان لها دور فعال في الدعم العسكري من خلال تخزين الأسلحة وإرسالها عبر القوافل إلى الأراضي الجزائرية، فضلاً عن الدعم المادي والمعنوي المستمر من الملك والحكومة والشعب الليبي تضامناً مع نضال الجزائر من أجل الاستقلال.

2 ـ أصبح الموقف الليبي من القضايا العربية، وخصوصاً القضية الجزائرية، من أبرز مظاهر التزام ليبيا بالتعاون والتضامن العربي المشترك. وسعت ليبيا إلى توظيف موقعها الدبلوماسي في المحافل الدولية لنصرة الثورة الجزائرية، رغم حداثة استقلالها وضعف قدراتها الاقتصادية في ذلك الوقت.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3 ـ كشفت الدراسة الدعم الليبي في المحافل الدولية للقضية الجزائرية عن عمق التضامن الوطني الليبي في مرحلة التحرر، لا من منظور البعد السياسي الخارجي فحسب، بل باعتباره جزءاً من التزام ليبيا بمبادئ الوحدة والاستقلال وحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

4 ـ اعتُبرت القضية الجزائرية قضية محورية بالنسبة للحكومة الليبية، فتكفلت بتحمل عبء كبير في دعمها سياسياً ودبلوماسياً، واستجابت لجميع المطالب والمقترحات الخاصة بالثورة التحريرية، وخصوصاً ما يتعلق بالتنديد بالسياسة الاستعمارية الفرنسية.

5 ـ رأت ليبيا أن تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية كان خطوة مهمة منح الكفاح الجزائري زخماً قوياً على المستويين السياسي والدبلوماسي، وأكدت رفضها المطلق لسياسة الاستعمار الفرنسي.

*** التوصـيات:**

1 ـ ضرورة إعطاء الوثائق التاريخية قيمتها العلمية، بهدف تقديم رؤية جديدة لدراسة العلاقات الدولية لليبيا.

2 ـ القيام بمسح شامل لأبرز المصادر الأولية لدراسة تاريخ العلاقات الدولية في مختلف أبعاده، السياسية والاقتصادية والثقافية.

3 ـ الحفاظ على دعم وتعزيز العلاقات مع دول الجوار عبر التاريخ الحديث والمعاصر، وربطها بالسياق الزمني الراهن.

4 ـ تشجيع الأبحاث والدراسات العلمية من أجل ترسيخ الكتابة التاريخية، مع التركيز على أهمية الاطلاع على المصادر الأولية في كتابة التاريخ المعاصر.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1. الوثائق غير المنشورة

- **المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس:**

وثائق شعبة الوثائق العربية:

1. ملف رقم (57/56)، لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر، وثيقة رقم (84)، بتاريخ 15 أبريل 1951م.

قسم الوثائق المعاصرة، وحدة الأرشيف الملكي:

1. مجموعة الوثائق الفرعية للبرلمان، ملف رقم (8)، تقرير اللجنة الخارجية بدعم القضية الجزائرية.
2. مجموعة الوثائق الفرعية، ملف الوزارة الخارجية رقم (8-6)، تبرعات الشعب والموظفين للثورة الجزائرية بتاريخ 15 سبتمبر 1958م.
3. ملف الوزارة الخارجية رقم (8-5)، تقارير الوفد والبعثات الليبية للمؤتمرات الأفريقية وتقرير وفد مؤتمر مونروفيا 1961م.

2.الوثائق المنشورة

1. مجلس الأمة الليبي، مجلس النواب، الهيئة النيابية الثانية، مضابط دور الانعقاد العادي الثاني، الجلسة الثانية، طرابلس، 26 كانون الأول 1960م.
2. مجلس الأمة الليبي، مجلس النواب، الهيئة النيابية الثانية، مضابط دور الانعقاد العادي الثاني، الجلسة الثالثة، طرابلس، 2 كانون الثاني 1961م.
3. مجلس الأمة الليبي، مجلس النواب، الهيئة النيابية الثانية، مضابط دور الانعقاد العادي الثاني، الجلسة الرابعة، طرابلس، 11 كانون الثاني 1960م.
4. مجلس الأمة الليبي، مجلس النواب، الهيئة النيابية الثالثة، مضابط دور الانعقاد العادي الثاني، الجلسة الثانية، طرابلس، 26 كانون الثاني 1961م.
5. مجلس الأمة الليبي، مجلس النواب، الهيئة النيابية الثانية، مضابط دور الانعقاد العادي الثالث، الجلسة الخاصة، بنغازي، 12 نيسان 1962م، برئاسة الشيخ عبد الحميد العبار.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثانياً: الصحف والجرائد

- صحيفة برقة الجديدة، "حادث إجرامي خطير في طرابلس"، 12 ديسمبر 1955م.
- صحيفة طرابلس الغرب، العدد 10915، يونيو 1954م.
- ـــــــــــ، العدد 11613، 1958م.
- ـــــــــــ، العدد 20613، 1961/1960م.
- جريدة المجاهد، العدد 8، 1 مايو 1960م.
- ـــــــــــ، العدد 1، 21 أبريل 1955م.
- ـــــــــــ، العدد 2، 24 أبريل 1957م.

ثالثاً: المقابلات الشخصية

- مقابلة الباحثة سمية سالم الشعالي مع ابنة العقيد السيدة نادية عبد الحميد بك درنة، حول مساعدات العقيد لثوار الجزائر، 24 يناير 2017م.
- مقابلة الباحثة سمية سالم الشعالي مع السيدة نادية عبد الحميد بك درنة، 24 يناير 2017م.

رابعاً: المذكرات الشخصية

1. بن حليم، مصطفى، *صفحات مطوية من تاريخ ليبيا لسياسي*، وكالة الأهرام للطباعة، القاهرة، 1992م.
2. المشرقي، الهادي إبراهيم، *قصتي مع ثورة المليون شهيد*، ط1، شركة دار الأمة للطبع والنشر، الجزائر، 2000م.
3. المدني، أحمد توفيق، *حياة كفاح (مذكرات)*، ج3، الجزائر، 1988م.
4. بن خدة، يوسف، *نهاية حرب التحرير الجزائرية: اتفاقيات إيفان*، تعريب لحسن زغدان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011م.
5. كافي، علي، *مناضل سياسي إلى قائد عسكري 1946-1962م (مذكرات)*، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999م.
6. ميرل، روبير، *مذكرات أحمد بن بلة*، ترجمة العفيف الأخضر، دار الآداب، بيروت، 1981م.

خامساً: المراجع العربية

1. أبو لسين، بسمة خليف، *الليبيون والثورة الجزائرية*، دار الرائد للكتب، الجزائر، 2010م.
2. العالم، عز الدين عبد السلام، *السياسة الخارجية الليبية اتجاه أفريقيا 1951-1977م*، منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2009م.
3. أحميدة، عمرواي، *نبالة المواقف الليبية في الثورة الجزائرية 1954-1962م*، منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2004م.
4. محمد، فايق، *عبد الناصر والثورة الأفريقية*، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1982م.
5. المقلاتي، عبد الله، *الثورة الجزائرية وأفريقيا*، شمس الزناتي للنشر والطباعة، الجزائر، د.ت.
6. ـــــــــــ، *المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954-1962م)*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م.
7. المقريف، محمد يوسف، *ليبيا بين الماضي والحاضر*، مج3، مركز الدراسات الليبية، أكسفورد، لندن، 2004م.
8. الزبيري، محمد العربي، *الثورة الجزائرية في عامها الأول*، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1984م.
9. الشقيري، أحمد، *قصة الثورة الجزائرية*، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984م.
10. ودوع، محمد، *الدعم الليبي للثورة التحريرية*، مؤسسة كوشكار، الجزائر، 2008م.

سادساً: الدوريات

1. بلبالي، عبد الكريم، "دور المملكة الليبية في دعم الثورة الجزائرية 1954-1962م"، *مجلة عصور الجديدة*، ع9، مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران، 2013م.
2. فاتن العباس، غيلاني السبتي، "قراءة في ظروف تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة 1958-1962م"، *مجلة أفكار وآفاق*، جامعة باتنة، مج7، ع2، 2029م.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).